اللام علم انه لا عمل لان فيها وخلت فيه فصار ما جاز على ضالها مستقلا ولا دخل ان مع الجمل المستقلة ومن ثم
لتستعمل الا وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتناقض معناهما فوله وما يحكى عن حمزة الحجاج على اتهام ان
لسانه سبق في مقطع والعاديات اخ فتحها ان وسقوط بعض النسخ اخبرنا ان وليس بجيد لان ان في التلاوة مكسورة فلا وجه
لا ضافة فتحها الى طاع يستعمل الا ثبات فالوجه اذن لنسب الى فتحة ان ايضا فسر المعنى اليهم لانه مبنى السامع ويثبت ان
على حالها مكسورة والحجاج بانه اسقط اللام فحالها يثبت لانه يحكى انه اسقط اللام غلطا كما نعرف ابا ولا لام غلطا وقيل اثبت
انه فتحها غلطا وسهوا فقوله ان لسانه سبق وحمل على الغلط ثم حكم عليها باسقاط اللام تداركه هذا امر جابه الى الكسر فلا حجة
لا ثبات عن ذلك فان ذلك لا ينخرم مسلم قال والان محل المكسورة ومامعلقة فيه الرفع جاز في قولك ان زيدا ظريف وعمرا
الى اخره قال الشيخ مقدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سائغ وهو مثل بقوله ولكون
المكسورة للابتداء والغرض في تقديم مثل ذلك ان يكون الحكم اداة كم ثبت حرف اول لام معللا واذا ثبت عن اول الامر معللا في النفس
كان لما استقر ليس لغيره وان ثبت تعليلا بعده لكن وجه العطف على المحل ان موضع ان وما عملت فيه رفع لكونه المعنى لم يتغير فجاز
العطف لذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة ان لكان حسنا لان هذا شبيه بقولهم ليس زيد بقائم
ولا قاعدا ولسنا بالجبال ولا الحديدا ولا سيما مستقيمان فانه لو قيل زيد قائم ولسنا بالجبال ولا الحديدا ان العطف على محل
الجار والمجرور جميعا كان سديدا فكذلك ههنا قال وفيه وجه اخر ضعيف وهو عطف على ما في الخبر من الضمير وهذا انما يكون في
المواضع التي يكون الخبر فيها له عامل رفع حتى يصح العطف على مرفوعه فاما اذا كان جامدا تعذر ان يعذر ذلك فيه لانه لا مرفوع
له يعطف عليه كقولك ان زيدا غلام بكر وعمرو وانما جاء ضعيفا لان شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل ان يوكد بالمنفصل
كقولك زيد قام هو وعمرو واذا كان كذلك فيما ارتفع بالفعل فلان يكون فيما ارتفع بالاسم اجدر وفيه وجه اخر ليس بضعيف وهو
ان يقدر مبتدأ مستقلا بنفسه غير شريك بينه وبين ما قبلها مثل قولك قام زيد وعمرو منطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم
مستقلا كذلك اذا قلت ان زيدا قائم وعمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف دل عليه ما قبله قوله ولكن
يشاع ان في ذلك دون ساير اخواتها الى اخره قال الشيخ وانما شابهتها لكن لانها لم تغير معنى الجملة التي بعدها كما لا تغير ان
فان قيل فكيف يثبت مخالفتها لان باعتبار اللام ثبت مشابهتها لها باعتبار العطف على المحل حلت اما مخالفتها لها
باعتبار اللام فقد ذكر بامر واضح واما مشابهتها لها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا بامر تقدم حتى يحصل
المخالفة بينها وبين لكن فلذلك جعلت في اللام كذلك وانما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها
فلما لا يتغير بلكن فلما شابهها في المعنى الذي صح العطف لان صحة العطف على المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها الا ترى
ان قولك ليت زيدا قائم ليس معنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقديران في ظهر
الفرق بين الا بين في المعنى الذي لاجله صح العطف وقد اجرى الزجاج الصفة مجرى العطف وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب بمعنى انه جعل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب بان باعتبار انها ليس
المذكورين اولا وهذا الذي صار اليه الزجاج ليس بشيء فانه يمكن حمل الاية على غيره مما ذكر وهو ان يكون علام
الغيوب

الغيوب خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه واستغنى عن العايد
لظاهر مما فوق للفصل في المعنى مثال في سرته انا لا نضيع اجر المصلحين واذا اصاب عنه ما ذكر لا احتمال الظاهر الحمل على وجه لم يثبت
الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا يثبت الا بثبت حجته ان قول الزجاج ليس بشيء قال وانما يصح العطف على المحل بعد
مضي الجملة هذا مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون ان زيدا وعمرو
قايمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة بشرط ان يكون الكلمة مما لا يظهر فيه اعراب مثل قولك انك وزيد
ذاهبان والذي عند الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا يثبت مثل هذا الاسماء على خلاف الفصحاء والسماع
الفصيح والوجه ما قاله البصريون ودليله انه لا يستقيم في المعنى الا ذلك انه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان
لا دل الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد وذلك لان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان لانه لا بد لها من
مرفوع هو خبر وارتفاع عمرو انما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ان وجعلها مع معمولها كالمبتدأ
المجرد وضرورة يجب ان يكون مرفوعا بما ارتفع به فاذا قيل قايمان وجعل خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء
وهو باطل ولا يمكن تقديره على غير ذلك حتى يقال انه مرفوع بان وعمرو مرفوع بالابتداء المنقطع بان اسما واحدا لا يكون فيه رافعان
ولانه لا عامل الا ولا يمكن ان يكون الا رافعا واحدا فهذا ما هو ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه وليس في قولهم
فان قدر زيد وعمرو قايم من قبيل الممنوع لان قايم اما ان يقدر خبرا عن عمرو فيكون خبر زيد مقدرا محذوفا فلم يعطف الا بعد
مضي الجملة واما ان يجعل قايم خبرا عن زيد وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتاخير كانك قلت ان زيدا قايم
وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة بتقدير اختلاف ان زيدا وعمرو قايمان فان ذلك غير ممكن تقديره فيه لزوال المعنى الذي
ذكر ووقع من الفساد في هذه المسايل لانه فساد انما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد اما اذا جعل لكل واحد خبر فقد
انتفى المعنى الذي كان من اجله مثل فساد قال وزعم سيبويه ان ناسا من العرب يغلطون الى اخره فجعله من باب الغلط لانه على
خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله ولا سابق شيئا اذا كان جاييا ومعنى الخفض
عكس لان موضع قد يقدر ثابتا محذوفا والعامل ولا سابقا شيئا تقدير المحذوف ثابتا لان قبله بدا لي اني لست مدرك ما مضى
فتوهم ان الياء ثابتة لكون الموضع موضعا يحسن دخولها فيه فتوهم ثابتا ما معناه والسابق مع بينهما من جهة ان الجميع لشيء كوابه في
انهم توهموا شيئا ولا امر على خلافه وان اختلف تفصيل المتوهم قال واما قوله والصابيون فعلى التقديم والتاخير
يحتمل امرين احدهما ان يراد ان الخبر المذكور بعد قوله والصابيون خبر عن الذين امنوا مقدرا تقديمه والصابيون لم يعطف
الا بعد تمام الجملة تقديرا وهو احد الوجهين اللذين يقدر ما في قولك ان زيدا قايم وعمرو والاخر ان يكون قوله فيه التقديم او
فعل تقديم الخبر مقدرا على الصابيون وتقدير الصابيون مؤخرا عنه ويكون العطف انما وقع بعد مضي الجملة مقدرة على اللفظ
ويصح التعبير بالتقديم والتاخير عن ذلك لان الكلام في ان العطف انما يكون بعد مضي الجملة فاذا قدر مضيها بتاويل تقديم خبره
محذوف وتاخير للمعطوف عنه صح ان يقال على التقديم والتاخير والظاهر التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو اوجه من
ولا مرد اوجه احدها ان هذا ليس فيه الا الحذف وذلك الوجه فيه الحذف وتغيير الوضع ومخالفة اعرابه ويمخالفة اسما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1